

قضية اليوم

«وينبغي الدولة؟» ليست نكتة سمجة في الجرد المحتلة

حسن علق

يوم أمس، كرر رئيس الحكومة البريطانية، ديفيد كاميرون، تحذيره من وصول تنظيم «الدولة الإسلامية» إلى شواطئ البحر المتوسط. سبق له أن قال الكلام ذاته قبل أيام قليلة. هذه المرة، خص بالذكر لبنان والأردن، محذراً من تمدد «داعش» إليهما. كلام المسؤول البريطاني الأرفع مستوى ليس توقعات على طريقة غالبية الساسة في لبنان. بل إنه مبني، بلا شك، على معلومات وتقديرات استخبارية وفرتها أجهزته ووكالات الدول الحليفة له. ولأمانة، فإن المسؤولين الأمنيين اللبنانيين، الجديين منهم، يملكون معلومات مشابهة. يقولون إن هدف «داعش» هو الحصول على منفذ بحري: من عرسال إلى عكار. المشروع ذاته، لكن بصيغة مختلفة، كانت قد باشرت بتنفيذه كتائب المعارضة السورية في منطقتي القلمون وريف حمص الجنوبي، قبل سنتين تماماً. في خريف 2012، كانت عرسال المعبر الرئيسي للسلاح والمسلحين والمؤن والذخائر من لبنان إلى ريفي حمص ودمشق. وحظيت، بغطاء سياسي عربي ودولي، أمثنته قوى 14 آذار، من خلال دعمها الخطوات التي أدت إلى تحويل البلدة البقاعية إلى «محمية طبيعية» للمعارضة السورية المسلحة. حينذاك، بدأ المسلحون حوض معارك في منطقة حوض العاصي (يقطنها لبنانيون - داخل الأراضي السورية) لفتح طريق بين القصر وعكار. الهدف هو طريق الإمداد: البحر - طرابلس - عكار - القصر - حمص وريف دمشق. لم تكن عرسال «مقصرة». لكن فصل الشتاء كان على الأبواب. وكان أهل المنطقة ينتظرون، كما في كل عام، ثلوجاً تقطع طرق الجرد بين البلدة اللبنانية والقلمون. أراد المسلحون السوريون استباق انسداد السبل بين مناطق انتشارهم والبلدة اللبنانية، ففعلوا طريق جديد. اختاروا منطقة حوض العاصي، وارتكبوا مجزرة في بلدة «الحيدرية»، فتدخل

حزب الله وأحبط مشروعاتهم. أمنا لاحقاً طريقاً «فرعية»، عبر مشاريع القاع، كبديل مؤقت من طرق الجرد المقطوعة.

حديث كاميرون، بما يمثله من «وثيقة» استخبارية سياسية، يتقاطع مع الجغرافيا والطقس في منطقة الحدود اللبنانية - السورية، لناحية كونه جرس إنذار للبنان. فعلى أبواب فصل الشتاء، سيضطر محتلو جرد عرسال إلى البحث عن ملاجئ تقيهم قساوة الطقس غير المحتملة. خلال الفترة ذاتها من العام الماضي، لم يكثر ثلجاً لهذا الأمر، لأنهم كانوا يسيطرون على بلدات القلمون السورية. حالياً، هم أمام خيارين: إما إحداث اختراق كبير في القلمون، والسيطرة على عدد من بلداتها؛ أو الاحتماء في عرسال. على الجانب السوري، يخوضون معارك يومية، من دون أن يتمكنوا من إحداث أي خرق جغرافي ذي قيمة. لن يكون أمامهم سوى عرسال.

مسؤولون أمنيون وسياسيون وعسكريون لبنانيون يُدركون هذه الوقائع وخطورتها. بعضهم يبالغ في التعبير عن هذه الخطورة، نتيجة لإمكانات الجماعات الإرهابية التي تحتل جرد عرسال. لكن السلطة، كوحدة متكاملة، تخلت عن أي دور يمكنها القيام به. ثمة تسليم بالعجز. تآبى السلطة القول إن جرد عرسال محتلة. جزء من الأراضي اللبنانية يخضع للسلطة المطلقة لجماعات إرهابية راغبة في التمديد. هذا الاحتلال واختطاف أكثر من 36 عسكرياً ودركيّاً واتخاذهم رهائن لم تدفع الدولة إلى إعلان أي شكل من أشكال الطوارئ. تستمر حياة المسؤولين بشكل طبيعي. نشر صور ذبح عسكري لم يدفع أحدًا من المسؤولين إلى التفكير بعقد اجتماع استثنائي لمجلس الوزراء، أو لأعضاء المجلس الأعلى للدفاع.

وعند طرح سؤال على مسؤولين معينين عما ستقوم به الدولة، يأتي جواب السلطة السياسية مفرطاً في العجز: ليس لدى الجيش دبابات وطائرات للمواجهة. يجب على اللبنانيين أن يتجاهلوا أداء فوج

المغاوير والفوج المجوقل لاستعادة مواقع الجيش التي احتلها المسلحون في عرسال ومحيطها. أحد أبرز السياسيين المتابعين «عن قرب» للعمل العسكري يؤكد أن جنود الفوجين قاتلوا بطريقة لائقة. «استبسلت بعض قطعات اللواء الثامن، قبل تدخل المجوقل والمغاوير». لكن أداء اللواء بشكل عام شابته ثغر كبيرة، إضافة إلى الأزمة البنوية التي يعاني منها الجيش على المستوى اللوجستي: الذخائر، النقل والتغذية، فضلاً عن النقص الفادح في العيدين.

ماذا فعلت السلطة لسد الثغر التي يعاني منها الجيش؟ لا شيء. قررت تطويق 5 آلاف جندي. لكنها ربطت ذلك بإيجاد التمويل اللازم. هل بدأ أحد بالبحث عن موارد لتأمين التمويل؟ إلا يُدرك المسؤولون السياسيون أن فتح باب التطوع في الجيش بالتزامن مع التطوع في الأمن الداخلي والأمن العام سيقلل من نسبة المتقدمين للتطوع في المؤسسة

هك ثمة قرار سعودي بالإبقاء على «التكفيريين» كقوة توازن قوة حزب الله

العسكرية؟ هل من خطة لتشجيع الشباب على الالتحاق بالأسلاك العسكرية والأمنية؟ الجواب هو، ببساطة، لا.

هل سيحاسب أحد بسبب منع تجهيز لبنان بطائرات مروحية ودبابات (روسية مثلاً)؟ بالتأكيد لا. بعض الوزراء يفكرون ملياً في ما يمكن فعله لاستباق أي هجوم جديد لاحتلال عرسال. لكن ما الذي يقوم به مجلس الوزراء مجتمعاً، ورئيسه؟ لا شيء.

هل جرّب أحد في السلطة البحث عن سبل للضغط على خاطفي الرهائن؟ الجواب هو النفي طبعاً. ليس أمام

رئيس الحكومة وبعض الوزراء سوى التعويل على مبادرات قطر وتركيا. أين وزير الدفاع سمير مقبل؟ هل يهتم، بصفته مسؤولاً، لا بصفته رجل أعمال، بمتابعة إمكان شراء أسلحة لصالح الجيش؟

هل يدرك المسؤولون السياسيون أن الجيش ممنوع، بحكم الأمر الواقع، من دهم منازل اللبنانيين الذين قاتلوه في عرسال؟

هل سيكون متاحاً للجيش أن يعزل جرد عرسال عن البلدة، بالقدر المستطاع؟ المسؤولون العسكريون يقولون إن «هذا بالتحديد هو ما تسعى القطعات الميدانية إلى فعله. ورداً عليه، اعتدى المسلحون على هذه القطعات أول من أمس». لكن برودة السلطة السياسية في التعامل مع جريمة أول من أمس لا تنبئ بأن ما بعد معركة عرسال صار غير ما كان قبلها.

يؤكد قائد الجيش العماد جان قهوجي أن الرئيس سعد الحريري يقف إلى جانب المؤسسة العسكرية في معركتها. وفي 8 آذار، يؤكد قادة الصف الأول أن الحريري صادق عندما يقول إنه يعول على الجيش وحده. ففي رأيهم أن الحريري فشل في تجربة الميليشيات التي أنشأها قبل عام 2008، ولا حماية له من المقاتلين السلفيين والقاعديين سوى الجيش. لكن السؤال الذي يفرض نفسه هو عما إذا كان ثمة قرار سعودي بمنع «داعش» وإخوته من ابتلاع جمهور الحريري، لكن مع الإبقاء على «التكفيريين» كقوة توازن قوة حزب الله. هبة المليار دولار التي لم تظهر بعد، واختفاء الحريري مجدداً، لا يبشران بالخير. فكيف إذا ما أضيف إليهما «الفرمان الملكي» الذي أعلنه كتاب ذوو شأن في صحف آل سعود، عن عدم الرضى من التوجه إلى ضرب «داعش» وحده؟

خلاصة القول، إن ثمة خطراً بأن تتكرر تجربة معركة عرسال خلال الأسابيع المقبلة. فيما لا تبدو السلطة على دراية بالماء الذي يسيل أنهاراً تحت قدميها، أو أن الراعي السعودي يريد لها أن تغض النظر قليلاً.

طائفية وإحداث الفوضى».

في مجال آخر، شدد خطباء الجمعة في مساجد عكار أمس، على دعم الجيش اللبناني في حربه على الإرهاب، ونبذ أي ممارسات لا تمثل الدين الإسلامي الحنيف. وقال إمام مسجد فنيدق الكبير الشيخ وليد فنيش إن «ما يهم أبناء فنيدق في هذه المرحلة هو التوصل إلى إنقاذ العسكريين، ولا سيما أبناءها الثلاثة المحتجزون. وقد أثبتت البلدة أنها بكل مكوناتها تقف إلى جانب الجيش، ولا تمثلها قلة ممن يغادرونها للقتال إلى جانب المجموعات المسلحة. وهي حالات فردية منبوذة من قبل كل أبناء فنيدق». وطالب «الحكومة بالجوء إلى التفاوض مع المسلحين ولو اضطرت إلى إطلاق سراح الموقوفين في رومية. فهذا الأمر يحصل في كل أنحاء العالم، وإسرائيل التي تعد من أكبر القوى في الشرق الأوسط، فاوضت حركة «حماس» مقابل إطلاق سراح جندي واحد من جنودها».

وكانت مسألة التفاوض قد شكلت مادة نقاش في الاجتماع، وفق ما

من جهته، أوضح زهران أن «هناك من يغرد خارج السرب وينشر شائعات عن أن هدف الاجتماع كان لاتخاذ قرار جامع بطرد السوريين من كافة مناطق عكار، وهذا أمر عار من الصحة، وهذا ما نرفضه بالمطلق». وقال زهران إن هدف الاجتماع «تأكيد تضامن أهالي فنيدق بعضهم مع بعض إلى جانب عائلة السيد من جهة، ولضبط الشارع حتى لا تنفلت الأمور من

قال أحد أعضاء هيئة العلماء إن الصور التي تظهر العسكري السيد مقتولا مركبة

عقالها من جهة ثانية. ولأن أحدًا لا ينكر حالة التملل من ممارسات الحكومة وقيادة الجيش تجاه عكار، لا نقف ضد التحركات السلمية والديموقراطية، إلا أننا مضطرون إلى مراقبة الشباب المتحمسين في الشارع، خوفاً من طابور خامس، لإثارة نعرات

فصل رأسه عن جسده. نحن بلدة ينتمي الكثير من شبانها إلى الجيش وحصنها الأكبر من بين الأسرى، وإلى جانب السيد اثنان من شباب البلدة». وخشية للأسوأ، ارتأى طالب ضرورة مشاركة كل الأطياف السياسية في فنيدق بالاجتماع، فجلس النائب خالد زهران ممثلاً قوى الرابع عشر من آذار، إلى جانب النائب السابق وجيه البعريني ممثلاً قوى الثامن من آذار، وبعد الاجتماع صدر بيان مشترك فيه «التضامن الكامل مع أهل الأسير الرقيب علي السيد، وباقي أسر عناصر الجيش»، ومطالبة «الحكومة اللبنانية وقيادة الجيش بالعمل على تأكيد أو نفي تلك الصور». كذلك رأوا أنه «نظراً إلى التوضيحات التي يقدمها أبناءنا في المؤسسة العسكرية، ولا سيما أبناء عكار، على الحكومة اللبنانية العمل بشكل جدي وصادق لإطلاق سراحهم، وتحملها كامل المسؤولية عن التقصير الحاصل بحق الأسرى وعدم احترام كرامة أهاليهم، ونحذر من تداعيات التقصير المقصود وعدم التجاوب من قبلهم».

ساندي الحايك

تختار عائلة العسكري الرهينة علي السيد (28 عاماً)، بين تصديق الصور المسربة التي تظهر ابنهم مقتولاً نحرًا بالسكين على أيدي عناصر إرهابيين في عرسال، وبين عدم تصديقها، بسبب استمرار صمت قيادة الجيش. هذا المناخ دفع فاعليات بلدة فنيدق العسكرية، إلى إلقاء اللوم على قيادة الجيش والحكومة معاً في كل ما يحصل في بلدة عرسال، وتحميلها مسؤولية التقصير وعدم احترام كرامة أهالي العسكريين المخطوفين. الاجتماع الذي عقد في مبنى بلدية فنيدق، جاء بطلب من رئيسها خلدون طالب، ومختار فنيدق أحمد السيد (والد العسكري علي السيد)، بعدما شعر الرجلان بأن الأمور في عكار قد تخرج عن السيطرة، ولا سيما بعد قطع الأهالي ليلاً كافة الطرقات في ساحة حلبا، للمطالبة بالإسراع في الإفراج عن الأسرى العسكريين. وقال طالب لـ«الأخبار»: «ليس أمراً سهلاً أن ترى أم صورة لابنها وقد



(هيثم الموسوي)

أكد أحد المجتمعين لـ«الأخبار»، إذ طرحت فكرة تضمين البيان إشارة إلى ضرورة مطالبة الحكومة باعتماد أي وسيلة من شأنها تسهيل عملية التفاوض مع العسكريين، كمقايضتهم بالموقوفين في سجن رومية، الأمر الذي لاقى اعتراضاً من قبل البعريني، الذي قال: «اتركوا الدولة تشوق شغلها»، ملمحاً إلى ضرورة التشديد على إعطاء الضوء الأخضر للجيش اللبناني حتى يتمكن من حسم المعركة في عرسال.

كذلك علمت «الأخبار» أن المجتمعين تلقوا اتصالاً من أحد أعضاء هيئة علماء المسلمين، أشار إلى أن الصور التي تظهر العسكري السيد مقتولاً مركبة، مؤكداً أن «الهيئة تواصلت مع أحد العناصر الخاطفة، وأكد أن لا عملية قتل أو تصفية لأحد العسكريين جرت خلال اليومين الماضيين». وطلب المجتمعون زيارة قائد الجيش العماد جان قهوجي، للوقوف منه على حقيقة ما حدث في عرسال، ومعرفة نتائج عمل اللجنة المكلفة دراسة الصور التي تظهر الرقيب السيد مقتولاً.